نحو استراتيجية عربية للتنمية الاقتصادية

د. عبد الفتـــاح قنديل

أستاذ مساعد ـــ قسم الاقتصاد

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـــ جامعة القاهرة

ان وضع استراتيجية للعمل الاقتصادى العربى المشترك ضرورة يحتمها واقع العالم العربىفى الوقت الحاضر ، وما ينطوى عليه من تناقض صارخ بين انجازاته الفعلية ، وما كان يمكن أن يحققه منها . وبالأسلوب الاقتصادى المألوف ، فان الفجوة بين الواقع المحقق وبين ما كان يمكن تحقيقه ، تعنى خسائر وتضحيات فى الحاضر وفى المستقبل يتحملها الانسان والمجتمع العربى دون مبرر(١) .

وأبرز ما فى الواقع العربى تخلفه عن اللحاق بركب الدول المتقـــدمة ، بكل ما تعنيه هذه العبارة المختصرة من أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وتنظيمية institutional (٢) . ومن المنطقى أن يواجه مثل هذا الوضع بالرفض ، لمـــا ينطوى عليه من مخاطر تتلخص فى :

(أ) انخفاض فى مستوى معيشة الفـــرد ، واتخاذه اتجاها متدهورا فى المستقبل ، بما يتضمنه ذلك من مخاطر اقتصادية كبيرة .

(ب) تخلف فى مستوى الخدمات التى تتوفر للفرد فى العالم العربى ـــ كما ونوعا ـــ بما يترتب على ذلك من تخلف فى نوعيته كعنصر انتاجى ، فضلا عن التدنى فى مستواه كانسان . ولعل هذا أسوأ ما يمكن أن يلحق بمواطن فى مجتمع متحضر .

---

(١) هناك من الدراسات النظرية ما ركز بالذات على مثل هذه الفجوة ، بهدف التوصل الى قياس كمى للخســـارة التى تتضمنها . ومن أبرز هـــذه الدراســـات تلك التى قام بهـــا : Arthur M. Okun لحساب الناتج القومى المحتمل ، ومقارنته بالناتج القومى الفعلى فى عدد من الدول المتقدمة . أنظر :

Arthur M. Okun, «Potential GNP ; Its Measurement and Significance», Proceedings of the Business and Economic Statistics, American Statistical Association, 1962, pp. 98 - 104.

(٢) ولسنا هنا بسبيل تناول هذا الجانب السلبى ، اذ يكفى للاستدلال عليه الاطلاع على مقارنات رقمية ـــ مع الدول المتقدمة ـــ لمؤشرات أساسية كمعدلات النمو ، الانتاجية المتوسطة للعمل فى القطاعات الانتاجية المختلفة ، الانفاق على التعليم بمراحله المختلفة ، معدلات النمو السكانى ، أنماط الاستهلاك ، متوسط توقعات الحيـــاة ، توافر مصادر التثقيف والاطلاع العام ، مستوى التغذية ، انماط توزيع الدخول ، وسائل المواصلات ..... الخ .

(ج) ما يؤدى اليه العاملان السابقان من نتائج ومضاعفات ترتبط ارتباطا سببيا وثيقا بما يمكن أن يتعرض له المجتمع العربى من تهديد مستقبلى لأمنه السياسى وحضارته الانسانية .

ونظرة سريعة الى التجارب المختلفة سواء فى تاريخ العالم العربى ، او تاريخ تجارب النمو فى الدول الأخرى(١) ، تؤكد أن تصحيح الوضع القائم وتغيير مساره المتدهور يتحقق بصورة أفضل ، ومعدل أسرع من خلال العمل الجماعى لأطراف المجموعة العربية كلها . ذلك أن هذا المنهج يتفق أولا مع الواقع المادى للعالم العربى ، حيث يمكن من الاستغلال الأمثل للموارد المتفرقة فى أنحائه ، وكذلك من التنسيق بين اقتصاياته غير المتوازنة داخليا ، لبناء وحدة اقتصادية عربية أكثر تكاملا ، بكل ما يترتب على ذلك من مزايا اقتصادية معروفة .

الارتباط بالموقف العالمى :

وليست الدعوة الى العمل العربى الجماعى المتناسق مسألة ترفيه ، أو موضوعا عاطفيا قوميا ، ولكنها حتمية تمليها ضرورات البقاء الاقتصادى والحضارى للأمة العربية فى الظروف الحالية والمستقبلة ، والتى تسيطر على اتجاهاتها ظاهرة الاعتماد المتبادل بين الدول والوحدات السياسية ، ليس فقط فى داخل كل من المناطق الجغرافية المختلفة ، ولكن أيضا على المستوى العالمى .

هذه الظاهرة — الاعتماد المتبادل — تتضمن حقيقتين كلاهما حيوى لاستيعاب فكرة العمل المشترك : **الحقيقة الأولى** هى تأثير متبادل ، أو تغذية مرتدة ، بين ما يحدث فى جزء من العالم واجزاء اخرى ، قد لا يكون بينها تلاصق جغرافى(٢) . **والحقيقة الثانية** هى أن هذا التأثير المتبادل ، اذا كان لابد من الاستفادة بمزاياه ، ان كان ثمة مزايا ، أو التخفيف من أضراره ، ان كان الأمر كذلك ، يتطلب التعاون الوثيق المنسق بين الوحدات المختلفة موضع الاعتبار فى ظاهرة اقتصادية معينة . ومن الواضح أن التفكير الجديد

---

(١) See C. Suprez & E. Kirschen (eds.), MEGISTOS, **A World Income & Trade Model for 1975**, North-Holland Pub. Co. New York, 1970.

(٢) وتؤكد ذلك الحاجة الى أخذ هدف التعاون الاقتصادى العربى مأخذ الجد ، لاسيما فى عالم أصبحت تسود فيه التكتلات الدولية ، بما يجعل تأثيرها — فى أغلب الاحيان — سلبيا على الدول التى لاتنتمى الى تكتلات مواجهة . وهناك العديد من الدراسات التى تناولت هذا التأثير من جانب التكتلات الاقتصادية الغربية على الاقتصاديات المتفرقة للدول النامية على وجه الخصوص . أنظر :

Seev Hirsch, «The Impact of European Integration on Trade with Developing Countries : Impirical Evidence and Policy Implications», in : P. Streeten (ed.), **Trade Strategies for Development**, Cambridge University, Macmillan, 1973.

فى عالم اليوم أخذ ينحو هذا المنحى الجماعى ، وينظر الى المستقبل فى ضوء هذه الاعتبارات ويستعد لاحتمالات الغد بأسلوب جديد من أساليب التفكير الاقتصادى والسياسى ، ودراسة المشاكل على المستوى العالمى وليس فقط على مستوى المناطق الجغرافية(١) .

ونظـــرة الى مشاكل العالم اليوم ، والتى تتنبأ الدراسات باستفحالها فى المستقبل بشكل قد يستعصى معه الحل ، توضح أن مصير الانسان فى أى منطقة جغرافية ، وأى قطر ، مرتبط بما يعترى الانسان فى مناطق أخرى . فمشكلة الغذاء ، ومشكلة الطاقة ، ومشكلة البيئة ــ كأمثلة ــ يتعـــذر ، ان لم يستحل ، حلها ، دون تنسيق بين الجهود والسياسات المتعلقـــة بحل هذه المشاكل من جانب كل منطقة جغرافية . بل اننا نذهب الى أبعد من ذلك لنقول ان مجرد الدعوة الى تنسيق الجهود والسياسات لا تسـعف فى مثل حالات الصراع من أجل البقاء : فالمـلاذ يكون فى تحديد نصيب كل منطقـة جغرافية من المسئولية فى حل هذه المشاكل ، وصياغة نوع جديد من العلاقات يسمح بسلطة الزام ، بشكل أو آخر ، تجعل تحمل كل منطقة من العـالم لنصيبها من حل المشكلة ــ أو المشاكل ــ الموكولة اليها أمرا حتميا .

ان مجموعة المشاكل التى تواجه العالم ــ والتى تتحمل الأمة العـربية فى رأينا جزءا لا يستهان به من مسئولية مواجهتها ــ تشير الى أن «الانسان» بجانب كونه مركز الاهتمام ، هو أيضا محور هذه المشاكل شبه المستعصية الحل . فمثلا مشكلة نقص الغذاء ، ومشكلة استهلاك الطاقة والحاجة الى تطوير مصادرها ، ومشكلة تلوث البيئة وضرورة المحافظة عليها ، وغيرها من المشاكل ، ترتبط كلها ارتباطا عضويا بالانسان ، بالمضمون « الكمى » و « النوعى » . وبناء على ذلك ، ففى تصورنا فيما بعد للعمل العربى من خلال استراتيجية شاملة سنلتزم باطار يكون محور ارتكازه هو « الارتقـــاء بالانسان العربى »(٢) .

الشروط اللازمة لوضع استراتيجية عربية :

وقبل أن نتقدم خطوة على طريق وضع تصور لاستراتيجية شاملة للعمل العربى المشترك فى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، نتوخى الحذر من الوقوع فى محظور طالما ترددت فيه محاولات وضع تصورات من هذا القبيل فى الماضى ، بما ترتب على ذلك ــ ولازال ــ من تثبيط الهمم وتردد من قبل رجال السياسة ، ورجال الاقتصاد ، سواء على المستوى القيادى أو المستوى التنفيذى ، فى النظر الى مثل هذه المحاولات نظرة جدية . ولهذا فاننا نرى :

---

(١) انظر مثـلا :

M. Mesarovic & E. Pestel, **Mankind at the Turning Point**, The Second Report to the Club of Rome, Readers Digest Press, N.Y., 1974.

(٢) كما نوضح مضمونه فيما بعد .

حتى نضمن للمحاولة — محاولة وضع التصور المطلوب — ليس فقط جدية التطبيق ، وانما حتى مجرد أن تستحق بذل الوقت فى قراءتها ، أن تتوفر عدة متطلبات **كحد أدنى** . ذلك أننا **نفترض ، ونشترط :**

١ — أن يكون هناك على المستوى العربى — والشعبى بصفة خاصة — شعور جاد بالمخاطر التى تواجه البشرية عامة ، والتى لا ينازع أحد فى أننا جزء من هذا الكل ، وتواجهنا من هذه المشاكل أنصبة متفاوتة الحجم ، تبعا لنوع المشكلة وفداحتها .

ولعلنا بالاشارة الى هذه النقطة ، التى تتميز بطبيعة معنوية ، أو غير مادية ، نضع أيدينا على عقبة أساسية فى العلاقات بين دول العالم العربى : وهى افتقارها الى الوحدة **الأيديولوجية** فيما بينها . وهنا يمكن أن نجد بديلا **لدور** الأيديولوجيات بمعناها المألوف ، لتجاوز أى احتمال لصادمات بين النظم المختلفة — بديلا ينبثق من الشعور بوجوب مواجهة المخاطر المشتركة ، يؤدى الالتفاف حوله الى تجاوز التشتت الأيديولوجى الى تجمع حول وحدة مصيرية حضارية(١) . أما مسألة الانسجام بين الأيديولوجيات فلا يجب أن ننشغل بها أو نقلق بشأنها ، حيث يترك التقارب التلقائى فيما بينها لعوامل التطور الجماعى بمرور الوقت .

٢ — أن يترتب على هذا الشعور المشترك **رغبة أكيدة** فى توحيد الغاية التى يتوخى بها مواجهة المشكلة **ثم توحيد هذه الغاية فعلا** ، وذلك حتى يمكن منطقيا الحديث عن استراتيجية للعمل العربى المشترك .

٣ — توفير المعلومات والبيانات على المستويات التنفيذية المختلفة للعمل ، حين نجىء الى هذه المرحلة ، والا اصطدمنا بحقيقة مؤسفة هى ضياع الوقت والجهد فى تسطير مجرد حبر على ورق . وليس المقصود بهذا الجانب من الشروط والمتطلبات هو التعجيز ، أو التوقف عن العمل حتى تتوفر هذه المعلومات ، فهذه مسألة ندرك أنها تحتاج الى وقت ، واضاعته — دى يعتبر ترفا ليس فى وسع العالم العربى أن يتحمله . وانما المقصود هو أن يؤخذ فى الاعتبار ، عند وضع مراحل الاستراتيجية المطلوبة ، أن الحصول على المعلومات اللازمة لن يكون بالأمر الهين ، سواء لصعوبات عملية لابد وأن تواجه الباحث عنها ، أو بسبب عجز قدرة بعض الاقتصادات فى المرحلة الراهنة من تطورها أن توفرها ، أو لعدم الشعور بالقدر الكافى من الاهتمام من جانب البعض الآخر . ومقتضى أخذ هذه الحقيقة فى الاعتبار أن يكون ترتيب الأولويات فى البداية (أى قبل الوصول الى مرحلة وضع تصور للتنسيق بين القطاعات) وفقا للمشاكل المشتركة الواضحة والملحة ، والأمور التى لا خلاف عليها . على أن استمرار الجهد والمحاولة ، مع التطور الذى يعترى الاقتصادات خلال معالجة المشاكل السابقة ، من شأنه أن يعطى

---

(١) See : A. J. Toynbee, **A Study of History**, Oxf. Univ. Press, 1964 (Abridgement of Vols. I - VI, by D. Somervell, pp. 88 - 139.

اجهزتها الانتاجية والاحصائية ــ تدريجيا ــ مقدرة متزايدة على توفير كميات ونوعيات افضل من المعلومات والبيانات .

٤ ــ وقبل ذلك كله ــ وان ذكر أخيرا ــ وجوب توفر جهاز عربى ــ بصورة أو بأخرى ــ له من السلطة فى المنطقة العربية ما يعطيه قوة **الالزام**، جهاز يكون على مستوى الغايات **القومية وأبعادها** ، وما يترتب على ذلك بداهة من وضوح **الالتزام** من جانب الوحدات القائمة . وبهذا فقط ــ وليس بدونه ــ تكون الجدية فى التحدث عن وضع تصور لاستراتيجية عربية شاملة ، وامكانية تنفيذها .

تحديد الغاية :

كقاعدة عامة ، يتطلب وضع استراتيجية يضمن لها النجاح والتنفيذ ، تحديد أهدافها بوضوح ، حتى يسهل بعد ذلك اختيار السبل والوسائل التى تتفق وتحقيق هذه الأهداف .

وبناء على ذلك ، فان وضع تصور لاستراتيجية انمائية على الصعيد العربى يقتضى تحديد غاية نهائية ultimate واضحة المعالم ، تحظى فى نفس الوقت بالتأييد والاجماع المطلقين من جانب الدول العربية وشعوبها . ومن هذه الغاية يمكن التطرق الى أهداف اكثر تفصيلا . والمهم فى ذلك كله ، هو التأكد مقدما من توفر شرط البدء بنقطة اجماع ، وأن يكون التدرج الى الأهداف التالية وما تتطلبه من اجراءات وسياسات متوخيا دائما الحفاظ على هذا المبدأ(١) . بعبارة أخرى ، تفادى الدخول قبل الأوان الى اى مرحلة هدفية أو اجرائية من شأنها مخالفة هذا الاجماع .

والاجماع المطلق على غاية نهائية يقتضى أن تتصف بالعمومية والشمول الكبيرين ، ومن المنطقى توخى العموميات فى الغايات أيا كانت الاستراتيجية موضع البحث ، لأن ذلك يضمن تجاوز الاختلاف فى وجهات النظر .

والذى نتصوره ، هو أن يكون « الارتقاء بالانسان العربى » ــ بكل الأبعاد المادية والثقافية والانسانية والحضارية لكلمة « ارتقاء » ــ هو تلك الغاية التى تنال الاجماع العربى المطلق .

ومن الواضح أن ما تتسم به هذه الغاية من عمومية ، ينبو بها عن امكانية القياس والتحديد الكمى ، فضلا عن التنفيذ العملى المباشر . فهى تشبه

---

(١) نحن لا نتجاهل ولا نستهين بصعوبة هذا الشرط ــ « الاجماع » ــ كنقطة بداية . ولكننا أيضا لا نستطيع أن نتغاضى عن التمسك به كضرورة تحدد امكانية أو عدم امكانية العمل الاقتصادى العربى المشترك . وعلى أى حال فان مثل هذه الصعوبة ليست قاصرة على قضية الاستراتيجية العربية وحدها ولكنها صفة لصيقة بأى قرار اقتصادى عام ، لما يرتبط به عادة من اعتبارات سياسية وانسانية واجتماعية ... أنظر فى طبيعة وملابسات القرار الاقتصادى بصفة عامة :

Herbert A. Simon, «Theories of Decision-Making in Economics and Behavioural Science», in : **Survey of Economic Theory**, American Economic Association, Vol. III, St. Martin's Press, Macmillan, 1968.

ما تناوله المفكرون الاقتصاديون من مفاهيم — وتوقفوا عند مجرد تصورها وتحليلها نظريا — مثل « الرفاهة الاقتصادية » و «الصالح العام» ... الخ. ولتفادى التجمد عند هذه النقطة ، يمكن التوصل الى مخرج نحو التطبيق العملى ، وذلك بجعل هذه الغاية دالة فى أهداف أخرى معينة(١) .

وتحقيق هذه الغاية الاستراتيجية النهائية يتطلب بالضرورة أن تمتلك المجموعة العربية وسائل القوة المادية ، كما يتطلب كذلك تشكيلها لقوة سياسية تحمى الجهد المبذول ، بما يضمن استمراريته ، لاستمرار المحافظة على « الغاية » النهائية . ومعنى هذا ضرورة أن تنجح الدول العربية مجتمعة فى أن تحقق هدفين ارتكازيين : تحقيق القوة الاقتصادية ، وتحقيق القوة السياسية .

هذان الهدفان يحظيان أيضا بالتأييد والاجماع العربيين . ولكن يعيبهما انهما — فى هذه الصيغة المجملة — يفتقران الى تحديد المعالم التى تسمح بادخالهما فى اطار مرحلة الاجراء العملى . ومحاولة الاقتراب بهما من هذه المرحلة يحتم وضعهما — هما أيضا — دالة فى عدد من المتغيرات . ومعنى ذلك ضرورة التدرج منهما الى متغيرات هدفية أكثر تخصيصا ، وذات طابع قابل للتطبيق المباشر ، بأبعاد مادية محددة(٢) .

وبناء على ما سبق ، يمكن وضع الغايات التى — يجب أن — تصبو اليها الأمة العربية ، فى مرحلة تطورها الحالية ، على هيئة مثلث : يكون « الارتقاء بمستوى ونوعية الانسان العربى » فى موضع القمة ، ويكون تحقيق القوة الاقتصادية والقوة السياسية هما طرفا القاعدة من هذا المثلث :

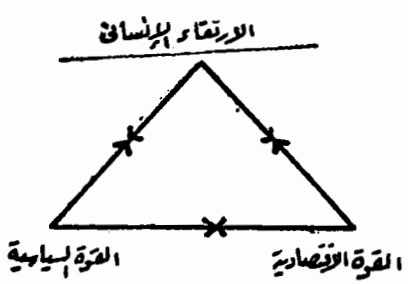

(١) J. Tinbergen, **On the Theory of Economic Policy**, North Holland Publishing Company, Amsterdam, p. 1, and pp. 6 - 12.

(٢) وهو ما سنتناوله فى الخطوات القادمة من بناء الاستراتيجية ، تحت مفهوم « الخطوات التمهيدية » ، وخطوات الاستراتيجية القطاعية .

ولا جدال فى أن هناك علاقة تغذية مرتدة فيما بين هذه النقاط الثلاث ، ذلك أن تحقيق قوة اقتصادية و/ أو قوة سياسية من « المفـــروض » أن يؤدى الى ارتقاء فى مستوى الانسان . ولكن الأهم من ذلك فى رأينا والذى نود أن نركز عليه من البداية ، هو :

أولا : ان تحقيق هذه الغاية الأخيرة يجب النظـــر اليه باعتبـــاره عاملا أساسيا فى تحقيق الغايات الأخرى ، ومن ثم يجب أن يحتفظ له بمرتبة متقدمة من الأولوية فى ذهن واضعى ومنفذى الاستراتيجية العربية .

ثانيا : أن هناك ميلا ــ منطقيا ــ من جانبناالى ترجيحأثر القوة الاقتصادية على أثرالقوة السيسية عند اجراء مقابلة بين دور كل منهما فى الأجل الطويل فىتحقيق الارتقاء بمستوى الانسان.ومن ثم،فانه وان كنا قد وضعنا الاثنين على نفس المستوى على قاعدة مثلث الغايات العربية ، الا أن الواقع هو أن القوة الأولى أبعد أثرا فى احداث التطور المنشود ، بل أنه شرط ضرورى لتحقيق تقدم ملموس فى بناء القوة السياسية .

سمات الاستراتيجية العربية

انطلاقا مما سبق سنحاول أن نتطرق من العلاقة المثلثة للغاية النهائية ، وركيزتها الأساسيتين ، الى تصور للمسار العلمى لتنفيذها ، وذلك كما يعبر عنه ــ بصورة مختصرة ــ الرسم التالى :

ويوضح الرسم التدرج المنطقى من مستوى الغاية ، الى مستوى العمل المشترك ، ثم الى تحقيق الهدف الانسانى والاقتصادى(١) .

هذا عن التسلسل المنطقى . أما من الناحية العملية فان التدرج لا يمكن أن يأخذ هذا المسار المباشر ، وانما يجب أن يتخذ سبيلا واقعيا يتفق مع حقائق الأوضاع فى العالم العربى . ويظهر ذلك ــ كما فى الرسم ــ من خلال التدرج فى مراحل ثلاث :

المرحلة الأولى : التى تتحدد فيها الغاية المشتركة النهائية ، فى تركيبهـــا المثلث ، كما أوضحناه سابقا .

المرحلة الثانية : وهى مرحلة تمهيدية تتناول الجانبين الاقتصادى والسياسى (بالاضافة الى جهد متراكب Overlapping مع المرحلة التالية ، سنتكلم عنه تفصيلا فى نهاية هذا الجزء .

---

(١) كما يوضح ذلك مسار الاسهم المتقطعة .

المرحلة الثالثة : وتتناول العمل العربى التنفيذى المشترك ، المؤدى الى تحقيق الغاية التى بدأت بها الاستراتيجية الاقتصادية العربية .

وقد انتهينا من المرحلة الأولى فى الجزء السابق ، ونتناول هنا المرحلة الثانية . أما الجزء الأخير من الدراسة فيخصص للمرحلة الثالثة .

المرحلة التمهيدية :

وتتمثل هذه المرحلة ــ كما سنتناولها ــ فى ناحيتين :

الناحية الاولى : تتعلق ببيان مجالات العمل الفورى الذى يجب ان يتم فى هذه المرحلة .

الناحية الثانية : توضح ضرورة « تراكب » مراحل الاستراتيجية الانمائية، بمعنى أن يتم ارساء أسس المرحلة التالية بجهود تمهيدية تبدأ فعلا فى المرحلة الحالية .

وقد أوضحنا أن مثلث الغاية النهائية المشتركة للاستراتيجية يتخذ سبيله الى التنفيذ العملى من خلال خطوات عمل اقتصادى عربى مشترك يؤدى الى ما يهدف اليه من « تكامل اقتصادى(١) » وهذا مجرد استخلاص منطقى من افتراض وحدة الغاية ووجوب جماعية العمل لتحويلها الى حقيقة .

والقوة الاقتصادية للعالم العربى فى مجموعه تعتبر دالة فى درجة التعاون أو التكامل بين اقطاره ، كما أنها أيضا دالة فى سرعة اتخاذ خطوات ايجابية مدروسة ــ مهما صغر مداها ــ يؤدى تنفيذها الى مزيد من التقارب بين الكيانات القائمة ، ومزيد من التفاعل المبنى على ابراز وادراك المصالح الاقتصادية المشتركة .

على أن المشكلة هى كيفية التوصل الى نجاح فى هذا السبيل . لماذا لم يرق الواقع الاقتصادى العربى الى مستوى أهدافه وشعاراته المعلنة ؟ ما هى الاسباب التى حالت حتى الآن دون الاقتراب الواضح من تحقيق التكامل الاقتصادى العربى رغم الاتفاق المعلن دائما على قبوله مبدءا والحماس له شعارا ؟

تتلخص الاجابة الصريحة فى رأينا فى ثلاث نقاط :

١ ــ الاستحالة المادية لتحقيق مجتمع عربى قوى متكامل اقتصاديا مع وجود

(١) سنتعرض فيما بعد لتحديد اكثر دقة .

التفاوت الحالى الكبير فى مستويات النمو الاقتصادى بين الوحدات السياسية الحالية(١) .

٢ ــ أن الدعوة الى التكامل الاقتصادى كان مبعثها احيانا الحرج السياسى والشعور بالالتزام الادبى بالموقف المعلن على الصعيد العربى ، وليس الاقتناع الفعلى بجدواه . وقد يرجع ذلك بدوره الى عدم وضوح ما يتضمنه التكامل من كسب طويل الاجل لكل الاطراف ، وذلك لما تنوء به بعض الاقتصادات العربية من مشاكل ، على درجة من التعقيد والاستفحال قد تدعو دولا عربية أخرى الى التصور ــ عن خطأ ــ أن دورها ونصيبها فى العمل المشترك سيتلخص فى العطاء ، دون أن يتاح لها من ورائه كسب حقيقى ، بل ربما وصل الأمر بها الى حد التخوف من تسرب عدوى مشاكل الدول الأخرى الى اقتصادياتها هى .

٣ ــ أن المشكلة الاسرائيلية ، بما فرضته على العالم العربى من اعباء اقتصادية ، قد ادت لفترة طويلة الى التأثير السلبى على جهود التنمية .

وبناء على هذه النقاط الثلاث ، واثرها فى تعثر جهود العمل العربى المشترك ، فان المنطق يحتم التغلب عليها أولا كشرط ضرورى لابد من استيفائه .

ويقودنا ذلك الى مناقشة مرحلة العمل التمهيدى بجانبها : العمل الفورى، والجهد المتراكب بين المرحلة الحالية ومرحلة العمل المشترك المتكامل التالية لها .

اولا : مجال العمل الفورى فى المرحلة التمهيدية :

ولهذا العمل الفورى مظهران ، مظهر اقتصادى ، وينطلق من هدف القوة الاقتصادية ، ومظهر سياسى ، وينطلق من هدف القوة السياسية .

١ ــ **الجانب الاقتصادى فى مجال العمل الفورى :** ويقتضى ــ استخلاصا من النطقة (١) ، (٢) سالفتى الذكر ــ أمرين :

---

(١) وهذه العقبة ــ وغيرها ــ ليست قاصرة على الدول العربية وحدها ، وانما تصدق على كل حالات وتجارب التعاون والتكامل الاقتصادى بين الدول النامية بصفة عامة ، كدول أمريكا اللاتينية مثلا . أنظر :

Felipe Pazos : «Regional Integration of Trade Among Less Developed Countries», in : P. Streeten (ed.), op. cit. ; See also : UNCTAD, Trade Expansion, Economic Cooperation and Regional Integration Among Developing Countries, Annex 1, Dec. TD/110, Third Session, Santiago, Chile, Feb. 1972.

(أ) توجيه الجهود السريعة والمكثفة الى المناطق العربية شديدة التخلف (كاليمنين ، والصومال ، وموريتانيا) ، « لابراز معالمها الاقتصادية » حتى يمكن بعد ذلك ــ منطقيا ــ التحدث عن مجالات حقيقية للتعاون فى انشطة اقتصادية مشتركة بينها وبين الاقتصاديات العربية الأخرى فى اطار الاستراتيجية الانمائية العامة فى المرحلة التالية .

وما نتصوره هو أن هذا العمل فى مجال « ابراز المعالم » يكون عادة امرا واضحا لا تختلط فيه الاختيارات والاحتمالات ولا تتزاحم البدائل ، ولا يتطلب المضى فيه توفر بيانات ومعلومات كثيرة أو مفصلة . اذ ان كل ما يحتاجه هو تعرف عام على الخصائص القائمة لهذه الاقتصادات . ويرتبط بذلك أيضا أن ينطلق مثل هذا العمل أساسا من مواقع فى هذه الاقتصاديات فيها مزاياها الاقتصادية النسبية (داخلها هى) ، وما يقتضيه ذلك من انشطة ومشروعات محددة ترتبط بها مباشرة .

(ب) البدء الفورى فى تركيز الجهد الجاد لحل المشكلات الاقتصادية المدمرة التى تعانى منها بعض الاقتصاديات العربية . مثال ذلك مشكلة الانفجار السكانى فى مصر ، ومشكلة « البعد الاقتصادى الواحد » لمعظم الاقتصاديات النفطية العربية .

ولما كانت هذه المشكلات تتصف بخاصيتين :

١ ــ كونها طويلة الاجل ، بمعنى أن حلها يحتاج الى فترة زمنية تفوق ما نتصوره من أفق زمنى محدود للمرحلة التمهيدية .

٢ ــ أن من شأن آثارها السلبية المستقبلة أن تتعدى حدود اقتصادياتها هى ، وتؤثر مضاعفاتها الضارة على مستقبل المجموعة العربية بأكملها . كذلك فان التوانى فى حلها ، أو انتهاج السبل الخاطئة الى هذا الحل ، يخلق حاجزا نفسيا يؤدى الى احجام وتردد من جانب الدول العربية الاخرى ، تخوفا من عواقب تقاربها الاقتصادى مع دول هذه المشكلات(١) .

فانه يترتب على ذلك أمران :

(أ) أن ما تصح المطالبة به فى المرحلة التمهيدية ليس اكتمال القضاء على هذه العقبات بكليتها ، وانما فقط اتخاذ الخطوات الاولى السليمة والسريعة

---

(١)ومبعث الاهتمام بهذا النوع من المشكلات هو ان الآثار السلبية التى تترتب عليها ، والآثار الايجابية التى تنتج عن حلها ، من شأنها أن تتعدى محيط دولتها الى المجموعة العربية كلها . فمصر مثلا ، بحجمها وموقعها الجغرافى ، ودورها السياسى ، ووزنها الاستراتيجى ، واهميتها الخاصة كمستودع رئيسى للطاقات البشرية ، لاشك أن النتائج المدمرة التى تقودها اليها مشكلتها السكانية لها آثارها ومضاعفاتها الخطيرة على كل العالم العربى أيضا ، فى حين أن حلها له آثار حميدة على المجموعة كلها ، كذلك فان الدول النفطية بامكاناتها المادية ، وموقعها الجغرافى والاستراتيجى ، يترتب على اندثار قواها الاقتصادية مع نضوب النفط آثار خطيرة متعددة الابعاد عليها وعلى العالم العربى كله . ويكفى أن نشير ــ كمثال فقط ــ الى الفرص الانتاجية المضاعة التى تتضمنها مثل هذه النتيجة .

على طريق التغلب عليها ، حيث يفترض أن يتم ذلك فى اطار تحقيق اهداف الاستراتيجية العربية الشاملة من خلال اكتمال خطى المرحلة التالية للعمل الاقتصادى المشترك .

(ب) انه للقضاء على العوامل النفسية السيئة (التخوف والاحجام والريبة والتردد فى التعاون) التى يتسبب فيها وجود هذه المشكلات وتفاقمها ، يجب أن تلقى المسئولية الاولى لمواجهتها — على الاقل فى المراحل المبكرة — على عاتق الدولة صاحبة المشكلة ، وذلك بالايصاء بأن تبدأ هذه الاخيرة فى انتهاج السياسات واتخاذ الاجراءات التى تؤكد جدية الدولة موضع الاعتبار ، أمام المجموعة العربية ، فى اصرارها على القضاء على المشكلة وبأسرع ما يمكن. واثبات هذه الجدية لا يتضح فقط من نوعية الاجراءات والسياسات المتبعة، ولكن ايضا من حجم النتائج التى تتحقق جزئيا فى الفترات القصيرة المتتابعة من المدى الزمنى المحدد لحل المشكلة(١) .

ومثال ذلك انتهاج سياسة سكانية حازمة فى مصر تستهدف تنظيم الاسرة والتأثير فى البيئة ، يكون من شأنها تأكيد ميل معدل المواليد فى مصر الى الانخفاض وتغير الاتجاه العام للنمو السكانى السائد . ومثال ذلك ايضا اتباع الدول العربية النفطية من السياسات الاقتصادية ما يؤكد جديتها فى استغلال فوائضها فى التغلب على المشكلة المدمرة المتمثلة فى عدم توازن اقتصادياتها . ويكون ذلك بالتركيز على ناحيتين : **الأولى** محلية تستهدف تغيير النمط الاستهلاكى المتناقض مع انماء طاقاتها الانتاجية مستقلا ، **والثانية** عربية تتمثل فى العمل على مد طاقاتها الانتاجية الى الاقتصاديات العربية الاخرى ، وفى الانشطة المناسبة ، بدلا من توجيه الجهود — مثلا — الى الاستثمارات العقارية التى لا يترتب عليها توسيع طاقاتها الانتاجية مستقبلا ، ولا الطاقات الانتاجية للدول المستقبلة لراس المال ، فضلا عما تؤدى اليه مثل هذه النزعة من خلق ضغوط تضخمية فى الدول الاخيرة ، تعرقل أولا ، خطى نموها ، وتساعد ، ثانيا ، على تفاقم المشكلات النفسية التى تعوق هدف التقارب العربى ، كالتى اشرنا اليها فى المثال السابق . وفضلا عن ذلك فان انتهاج هذه الدول سياسات من شأنها خلق « ابعاد جديدة » لاقتصاداتها هى فى دول عربية أخرى ، يساهم مساهمة اساسية فى تحقيق التشابك بين الاقتصاديات العربية . فخلق أبعاد انتاجية للدولة النفطية (أ) مثلا فى كل من الدول العربية (ب) ، (جـ) ، (د) ، يؤدى الى ايجاد روابط اقتصادية متتابعة بين هذه الدول الثلاث .

---

(١) وهذا فى واقع الامر هو مضمون ما نراه من ضرورة الاخذ بمبدأ « الاعتماد على النفس » ، عند تناول المشكلة الاقتصادية لدولة ما ، حيث لا يعنى هذا المبدأ الانعزال عن العالم الخارجى ونبذ فكرة التعاون الاقتصادى ، وانما العكس تماما . فالانطلاق من التركيز على الجهد الداخلى يسبغ طابعا من الجدية يبعث بين الدول المعنية شعورا بالاطمئنان والثقة بدلا من التخوف والتردد . وفى ذلك حافز للتعاون الاقتصادى بينها .

٢ ــ **الجانب السياسى فى مجال العمل الفورى :** فى تحديدنا لما تصورناه من اسباب وراء عدم نجاح الجهود العربية فى الماضى فى تحقيق قدر ملحوظ من التكامل الاقتصادى اشرنا الى دور المشكلة الاسرائيلية فى هذا السبيل ، ومواجهة هذه المشكلة ترتبط بهدف القوة السياسية ، ولكن الركائز الحقيقية هى البنيان الاقتصادى والنوعية البشرية . ولهذا فانه لابد من تناول هذه المشكلة من زاويتين :

الزاوية الاولى : ذات بعد زمنى متوسط نسبيا ، وتتمثل فى ضرورة مواجهة العالم العربى ككل ، فى الوقت الحالى وللمستقبل المنظور ، للتحدى العسكرى لوجوده ، ويتطلب ذلك رد فعل جماعى مباشر لمواجهة هذا التحدى بالقوة العسكرية ، وما تتطلبه من اعباء ضخمة لا يمكن أن تتحملها دولة عربية واحدة ، أو حتى مجموعة محدودة . فالمطلوب ــ من هذه الزاوية المباشرة ــ هو تعبئة ضخمة للجهود والموارد لاقامة صناعات حربية عربية ، وتوفير مستلزماتها من القوة البشرية ذات الخبرة والدراية الفنية العالية(١) .

اما الزاوية الثانية : بعيدة المدى ، فهى التى نرى منها المشكلة فى بعدها الحقيقى . ذلك أن التحدى الاسرائيلى القائم لا يمكن مواجهته بكسب معركة، أو عدة معارك عسكرية ، وانما بالعمل لضمان حماية الكيان الحضارى العربى كله . ويقتضى هذا ما هو ابعد كثيرا من مجرد ردود الفعل المباشرة السابقة : يقتضى اعادة فحص للكيان العربى ، وتحليل لعناصر تخلفه الحضارى ، ونقائضه الاجتماعية ، وأزماته الثقافية ، للارتقاء ببيئته الانسانية من المستوى المنخفض الذى تردت اليه .. كل هذا لا يتأتى الا من خلال العمل الجماعى الدائب ، المتأنى ، بعيد المدى ، الذى يأخذ فى اعتباره دائما غاية الارتقاء بالانسان العربى ، مترجمة فى **اهداف انتاجية قطاعية محددة .**

وبهذه النظرة بعيدة المدى ، التى تتجاوز النطاق الضيق للتحديات العسكرية فى فترات زمنية ومواقع جغرافية محدودة ، الى الاطار الحضارى الواسع ، يمكن أن تؤدى التحديات السياسية والعسكرية لاى منطقة فى العالم العربى الى درجة من الاستجابة تفوق مجرد الاكتفاء بالعمل العسكرى المباشر ، وتدفع بالعالم العربى الى مزيد من الادراك لاهمية التجمع والالتزام فى المجالات الاقتصادية من خلال العمل العربى المشترك .

ثانيا : مجال الجهد المتراكب : Overlapping

فى المرحلة التمهيدية من الاستراتيجية الانمائية العربية كان تركيزنا على بعض مجالات العمل الفورى لمعالجة بعض المشكلات الملحة . ولكن لا يجب أن يفهم من ذلك تأجيل أى جهود اقتصادية أخرى على الصعيد القومى لحين

---

(١) أنظر : محمد زكى شافعى ، الامين المساعد ورئيس الادارة العامة للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية : « مذكرة حول قرار المجلس الاقتصادى بشأن اعداد تصور عن استراتيجية للعمل الاقتصادى المشترك . جامعة الدول العربية ، ابريل ١٩٧٥ .

الانتهاء تماما من هذه المرحلة .. بل أن واقع الأمر أن المرحلة التالية من العمل المشترك لابد وأن تبدأ مقدماتها فى خلال المرحلة التمهيدية ، وهو ما نتصوره فى شكل تراكب متتابع للجهود الاقتصادية المنتمية الى مراحل استراتيجية متتالية . ويحتم ذلك اعتباران :

١ ــ الاعتبار الاول هو الحاجة الى تجميع البيانات والمعلومات والاحصاءات اللازمة لوضع الخطط والسياسات فى مرحلة العمل المشترك . فغنى عن البيان ، أن الكثير من الأنشطة والجهود الانمائية ما كان ليتأجل القيام بها خلال الفترة التمهيدية لو توفرت البيانات اللازمة لها من البداية . ومن ثم فان الانتقال فيما بعد الى مرحلة العمل التنفيذى المشترك فى اطار الاستراتيجية العربية العامة ، يتطلب استغلال الفترة التمهيدية لاجراء مسح شامل للاقتصادات العربية ، لاعطاء صورة واضحة عن امكاناتها المادية والبشرية ، وعن المعوقات الرئيسية التى تعترضها ، ولاستخلاص واقعى لمعالم المجتمعات العربية ونوعية وخصائص علاقاتها الانسانية والثقافية والتنظيمية Institutional . وهذه كلها متطلبات لازمة لانجاح خطوات التكامل التفصيلية التالية ، والتى يجب أن تقوم على نموذج تخطيطى سليم(١) .

وعلى وجه الخصوص فان طول الفترة التمهيدية ذاتها يجب أن يكون أقصر ما يمكن ــ دون تسرع أو افتعال ــ بحيث لا يحده سوى الوقت اللازم لتجميع المعلومات والبيانات السابقة . وبعبارة أخرى فان الغرض الاساسى من المرحلة التمهيدية هو عدم تعطيل أو تأجيل الجهد العربى فترة من الوقت ، بسبب الافتقار الى البيانات المطلوبة لوضع وتنفيذ الاستراتيجية القطاعية ، واستغلال هذه الفترة فى القيام بما يمكن انجازه بواسطة القدر المتوفر من البيانات والحقائق ، حيث يساهم هذا الانجاز المحدود ــ بدوره ــ فى الاسراع بتوفير المزيد من المعلومات .

٢ ــ الاعتبار الثانى هو « القيود » limitations التى تفرضها «ندرة» كل من عنصر الوقت time element ، وعنصر النوعية البشرية human element"

(أ) ندرة عامل الوقت : اذا تناولنا هذا العنصر من خلال ادراك كامل لحجم الفجوة المادية والاجتماعية والحضارية .. الخ ، بين المجتمعات المتقدمة اليوم والمجتمع العربى بصفة عامة ، واستمرار اتساعها ، يتضح بما لا يدع مجالا للشك أنه من أندر العناصر المتوفرة فى العالم العربى . وتتضح ندرة هذا العنصر من خلال مجرد استعراض لبعض المشكلات العربية المشتركة ، كمشكلة الغذاء ، ومشكلة الطاقة فى المستقبل ومشكلة التعليم ، والمواصلات .. الخ وكلها أمور يستفحل خطرها بانقضاء الوقت دون البدء باتخاذ خطوات جادة لمواجهتها وحلها جماعيا .

---

(١) See : J. Tinbergen, **Development Planning**, World University Library, London, 1967.

والمنطق الاقتصادى الرشيد يقتضى الاقتصاد فى استخدام هذا العنصر الى ابعد الحدود لتحقيق استغلاله الامثل ، وتعظيم العائد بالنسبة له . ومقتضى ذلك الاسراع بالقيام بالجهود المكثفة — ومضاعفتها — فى كل مجال تتضح فيه معالم العمل المطلوب على الصعيد العربى المشترك .

(ب) ندرة العنصر البشرى : قد لا يبدو هذا العنصر نادرا اذا احتسبناه بالكم وحده . ولكن هذا الاحتساب فيه الكثير من عدم الدقة والوهم : فالكم الانسانى ليس بالغاية المستهدفة ، ولا هو حتى بالعنصر الانتاجى المطلوب فى الاستراتيجية الانمائية العربية التى نتصورها . انما المطلوب هو « نوعية » هذا العنصر ، التى تحدد كفاءته الانتاجية بالمقارنة بكفاءة العنصر البشرى فى الدول المتقدمة ، كما تحدد ايضا مستوى رفاهته الانسانية التى يمكن تحقيقها . وعلى ذلك فان التخلف الشديد فى مستوى العنصر البشرى فى كافة انحاء العالم العربى دون استثناء — وان اختلفت بينها درجات التخلف ومعالمه الرئيسية — يعنى ندرة النوعية المطلوبة والمستهدفة منه . هذه الحقيقة يجب ان تقود « السلطة العربية » (المتصور توليها امر تنفيذ الاستراتيجية الانمائية العربية المشتركة) الى البدء الفورى فى وضع خطة عربية بعيدة المدى للتنمية البشرية : للتعليم بكافة مراحله ، وللرعاية الصحية والتدريب الفنى والمهنى .. الخ ، دون ما حاجة الى انتظار بيانات متكاملة فى هذا الصدد .

المرحلة الثالثة للاستراتيجية :

ننتقل الآن الى المرحلة الثالثة التى تصل بنا الى استراتيجية القطاعات الاقتصادية المختلفة . وهنا نتناول على وجه التحديد ثلاث مسائل : الأولى تتعلق بمكان المشروعات العربية المشتركة فى الاستراتيجية . والثانية : تتطرق الى تقييم امكانية استخدام النماذج الرياضية حاليا فى مجال وضع الاستراتيجية الانمائية . واخيرا نتناول تصورا منهجيا للتطبيق العملى للاستراتيجية الانمائية فى القطاعات العربية .

اولا : مكان المشروعات المشتركة فى الاستراتجية القطاعية :

من الامور الجديرة بالاهتمام ، تحديد دور المشروعات العربية المشتركة فى تقريب هدف التكامل الاقتصادى . ويتوقف هذا الدور على مدى اسهامها فى تحقيق الاستراتيجية — بمراحلها — على النحو الذى نتصوره . ولا شك أن المشروع العربى المشترك فى نشاط اقتصادى معين هو نوع من التحقيق الجزئى لانسياب بعض عناصر الانتاج فيما بين عدد من الوحدات السياسية العربية القائمة ، ومن ثم فهو نوع من التكامل الجزئى . وتختلف أهمية هذا الدور تبعا لحجم العناصر الداخلة فى نطاق المشروع ، وعدد الدول الاطراف فى العلاقة . وفضلا عن ذلك ، تبعا لنوع النشاط الاقتصادى موضع الاعتبار ، ومدى ما يسهم به من تحقيق « نمو » فى قيم المتغيرات الاقتصادية الهامة على الصعيد العربى كله .

ومن المسلم به أن للمشروع العربى المشترك أهمية اقتصادية مباشرة لدى الاطراف الداخلة فى العلاقة ، والا مادخلت فى المشروع أصلا(١) وقد يكون ذلك عاملا على طريق خطوات المرحلة التمهيدية ، كالارتفاع بمعدل النمو فى منطقة عربية شديدة التخلف أو « ابراز المعالم » الاقتصادية فى منطقة معينة أو خلق وتربية نوع من الخبرات اللازمة لمجالات حيوية للمجموعة العربية ككل : فانشاء مشروع عربى مشترك يعود بمزايا اقتصادية ضخمة على دولة مثل اليمن مثلا يعتبر عاملا مساعدا فى تضييق فجوة النمو بين البلدان العربية . وقد يكون انشاء مشروع عربى مشترك لزيادة انتاج سلعة غذائية خطوة أساسية فى المساهمة فى حل مشكلة تواجه المجموعة العربية .

ولكن المهم أن المشروع المشترك بذاته ، قد يقصر عن تحقيق التقارب بين كل الوحدات العربية القائمة ، بل قد يكون عاملا معوقا لحدوث هذا التقارب. ويحدث هذا على وجه الخصوص اذا قامت مشروعات مشتركة دون حدوث التنسيق فيما بينها على الصعيد العربى كله ، مما يؤدى الى حدوث التضارب فيما بينها . بعبارة أخرى ، اذا لم تدخل فى اطار الاستراتيجية الانمائية بشروطها التى أشرنا اليها .

كذلك قد يترتب على انشاء بعض المشروعات المشتركة — فى غياب استراتيجية انمائية عربية شاملة — نوع من الاستقطاب الذى يعقد المشكلة بدلا من أن يؤدى الى التخفيف من حدتها . فالمشروعات المشتركة لدول الأوبك العربية تعود بمزايا ضخمة على قطاع هام من الدول العربية ، وفى ظل استراتيجية للعمل العربى الانمائى المشترك ، تعتبر اقامتها كسبا ضخما للقوة الاقتصادية العربية . ولكن فى غياب هذه الاستراتيجية ، أو فى ظل استراتيجية غير قابلة للتنفيذ ، يمكن أن يترتب على تحقق هذه المزايا الاقتصادية لجزء من الوطن العربى ، استفحال دور العقبات النفسية فى وجه تحقيق التقارب والعمل العربى الانمائى المشترك بالمعنى الذى بيناه : توزيع المسئولية فى حل المشاكل فى ظل غاية موحدة ، ووسائل مجمع عليها، وسلطة قادرة على تحقيق الالتزام .

ثانيا : امكانية استخدام النماذج الرياضية حاليا فى مجال وضع الاستراتيجية:

ونحن فى بداية التطرق الى المرحلة التنفيذية لاستراتيجية العمل الانمائى العربى المشترك ، على مستوى الأنشطة والقطاعات ، تجدر الاشارة الى ضرورة **ملاءمة وتوقيت** استخدام النماذج الرياضية ، أو القياسية ، أو غير ذلك من الوسائل الحديثة .

---

(١) أنظر : عبد الفتاح قنديل ، « المشروعات العربية المشتركة — النجاحات والصعوبات » ، مجلس الوحدة الاقتصادية ، دراسة مقدمة الى ندوة المشروعات العربية المشتركة ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٧٤ .

ولا شك أن بناء النماذج الرياضية الشاملة لاقتصاد ما تساعد على تصور العلاقات القائمة بين المتغيرات المختلفة ، وأثر التغير فى أحدها على ما عداه من المتغيرات . ويفترض هذا بالضرورة (١) : درجة من الدقة فى بناء العلاقات الدالية المختلفة (٢) ، درجة من الثقة فى قيم البيانات والمعطيات . هذه الدقة والثقة تعتبران فى ظروف اقتصاديات متقدمة مسألة مسلما بها ، نظرا لما تتمتع به الأجهزة الانتاجية فى تلك الاقتصاديات من تطور فى فنها الانتاجى ، وجهازها الاحصائى . ويترتب على ذلك أن النتائج المستخلصة من مثل هذه النماذج تصلح كأساس — بجانب اعتبارات أخرى — لاتخاذ قرارات حيوية ، دون أن يترتب على احتمالات الخطأ فى استخلاص النتائج من تلك النماذج انحراف خطير للاقتصاد عن المسار المتوقع .

أما فى اقتصاد لا يتمتع جهازه الانتاجى والاحصائى بمثل هذه الدرجة من التطور ، فان المتغيرات التى تلزم لبناء النموذج الرياضى الشامل ستتسم حتما بصفة « التقريبية » ، والعلاقات الدالية لن تكون واضحة المعالم ، أو منضبطة ، نظرا لقصور فى تبيان درجة التشابك أو التداخل فيما بين قطاعات الاقتصاد المختلفة ، نتيجة لدرجة التطور المحدودة .

وفضلا عن ذلك ، فان كثيرا من المتغيرات الحاسمة — والتى يفترض توفرها ضمنا فى الاقتصادات المتقدمة ، دون أن يتضمنها النموذج الرياضى — يستحيل افتراض توفرها ، حتى صراحة ، فى حالة اقتصاد غير متطور . ونخص على وجه التحديد قواعد السلوك وأنماط الأداء ، والأنماط الثقافية ، والعوامل المؤسسية ، .. الى غير ذلك من المتغيرات التى يبرر افتراضها التسليم بصحة نتائج النموذج .

يمكن القول اذن ، انه فى ظروف الاقتصاديات العربية الحالية — وخاصة المتعددة الانشطة — فان **توفيت** استخدام النماذج الرياضية **والاستفادة العملية** بنتائجها يجب أن **يتوافق** مع احداث قدر كبير من التطوير للاجهزة الانتاجية ، بحيث **تستقر** أو **تتوازن** درجة ادخال الفنون الانتاجية الملائمة فى الأنشطة المختلفة ، ومعدل أو **سرعة** التغير فى هذا التطبيق ، مما يسمح بقدر معقول من الثبات **النسبى** ، فى المعاملات الفنية — وهى أهم عناصر النماذج — نطمئن على أساسه الى النتائج . وقد يكون استخدام البرامج الخطية **الاحتمالية** Stochastic Programing أحد السبل للتغلب على هذه المصاعب ، حيث لا يلتزم البرنامج بقيم ثابتة للمعاملات الفنية ، وانما يستخدم توزيعات احتمالية Probability distributions لكل منها . ورغم ذلك فان هذا الأسلوب لا يقدم حلا اكيدا للمشكلة ، نظرا لعدم توفر كل العناصر اللازمة — فى الدول موضع الاعتبار — لبناء هذا التوزيع الاحتمالى ، وذلك بسبب عنصر « عدم التيقن » Uncertainty . وخير ضمان للنجاح — نسبيا — فى استخدام هذه النماذج هو البدء — بدون استخدامها — فى تطوير الاقتصاديات العربية ، حتى يمكن الاستفادة — بجانب ما سبقت الاشارة اليه — من الاقلال من عنصر « عدم التيقن » .

وأخيرا ، فان الافتراضات التى توضع لاستخدام النماذج تشكك فى فاعليتها بالنسبة لوضع الاستراتيجية الانمائية : فهى تفترض أولا أن صلاحية النموذج مستمرة خلال الأفق الزمنى موضع الاعتبار ، وهذا قد لا يكون صحيحا كقاعدة عامة . ثم هى تفترض ثبات قيم « المعالم » Parameters (١)، وهذا أيضا يصعب قبوله ، لأن كثيرا من القرارات التى تتخذ تهدف الى تطوير البنيان الاقتصادى ، كما أن عملية التنمية تؤدى الى احداث تغيرات فى العوامل الفنية والاجتماعية ، وهذه من أهم محددات « المعالم » .

الخلاصة : أن استخدام النماذج الرياضية — حين تتوفر الظروف الملائمة لاستخدامها — يكون أكثر فاعلية فى المدى القصير . أما عندما يطول الأفق الزمنى — كما هى حالة الاستراتيجية الانمائية — يصبح واضعو هاف موقف يفرض عليهم **دائما** اتخاذ قرارات بشأن « متغيرات » **النموذج « ومعالمه »** معا . ذلك أن استراتيجية التنمية تمتد من الهيكل الاقتصادى القائم الى سنوات طويلة يتطور فيها هذا الهيكل تطورا أكيدا . أى أن الهيكل(٢) يصبح عرضة للتغير بصورة مجهولة ، وتصبح المشكلة هى تحديد مجموعة من القيم المتغيرة **« للمعالم »** خلال الأفق الزمنى . ومحاولة تحديد « المعالم » لما سوف يسود فى المستقبل قد يكون مقبولا لفترة قصيرة . أما خلال فترة الاستراتيجية فمثل هذا التحديد لن يخلو من قدر كبير من الخطأ .

وقد بدأت فى الابحاث العالمية اتجاهات جديدة لاستخدام طريقة تحليل النظم System Analysis لدراسة تطور سلوك بعض الظواهر المحددة(٣) — تزايد السكان ، أزمة الغذاء ، أزمة الطاقة — وما يعترى هذه الظواهر من تطور ، على أساس :

١ — آفاق زمنية بديلة .

٢ — افتراضات — فنية وسلوكية — بديلة .

ويتم فى النهاية اختيار **سياسة** مواجهة المشكلة — وهى ضمن الافتراضات البديلة — عن طريق اختيار السبيل الذى تمليه أفضل النتائج (لأفضل البدائل) . وبالرغم من أن هذا نوع من الاستخدام الرياضى لمعالجة أو تناول بعض المشكلات بالتحليل لفترات طويلة قد تصل الى نصف قرن الا ان طبيعة المشكلة التى يتناولها هذا الاستخدام تختلف عن المشاكل التى يتناولها وضع استراتيجية انمائية .

ذلك أن اسلوب تحليل النظم على النحو الذى استخدم به فى التقرير الثانى الى Club of Rome ، يعمل على توضيح الاتجاه العام لبعض المشكلات

---

(١) See, for example, L.B.M. Mennes, Planning Economic Integration Among Developing Countries, Rotterdam University Press, 1973.

(٢) للتفرقة بين النموذج Model ، والهيكل Structure ، انظر محمد محمود الامام ، دراسات فى التخطيط طويل الاجل ، ديسمبر ١٩٧٢ ص ٨١

(٣) مثل الدراسة التى سبقت الاشارة اليها (Club of Rome)

التى تواجه البشرية ــ باعتبار أن العالم كله مرتبط بنموذج نمو « عضوى » Organic ــ وتصور السياسات البديلة استعدادا لمواجهتها ، ثم الاختيار من بين هذه السياسات . وقد تكون هذه وسيلة مثلى « لتجسيد » المشكلة فى الحالات التى لا تكون فيها خطورتها واضحة ، وذلك ببناء تصورات بديلة (أو ما يسميه التقرير Senarios) ، واستخلاص نتائج يتم على أساسها الاختيار النهائى ، وكأنما تم ذلك بعيدا كل البعد عن الأحكام الشخصية والتقديرية . ولكن يلاحظ أن الاحكام التقديرية فى هذا النهج واردة حتى فى بناء كل تصور بديل بافتراضاته المختلفة .

والأهم من ذلك فى رأينا ، أننا فى العالم العربى نواجه من المشكلات ما هو مجسد سلفا ، والاختيارات بين السياسات بشأنها ليست معماة ، أو محتاجة الى جهد غير عادى للتوصل الى قرار بشأنها . وأخيرا فان هذا النهج ، على النحو الذى استخدم به فى تحليل المشاكل المشار اليها لم **يتطرق** الى **امكانية** الاستخدام **لوضع استراتيجية** انمائية للقطاعات الاقتصادية المختلفة ، لا على مستوى العالم ، ولا على مستوى مجموعة من الدول . وقد ينقضى ــ فى رأينا ــ وقت طويل قبل أن يتم التوصل عن طريق هذا الاسلوب الى وضع تصور لاستراتيجية ملائمة قابلة للتطبيق ، تضم دولا متعددة ، نظرا لما يتضمنه ذلك التصور من عديد من التصنيفات والتقسيمات والبدائل والاختيارات .. الخ .

بقى احتمال متفائل عن امكانية مساهمة هذا الاسلوب من اساليب دراسة المشكلات فى التوصل الى نتائج وسياسات معينة على المستوى العالمى أو مستوى المناطق regional وهو أن يتم تحديد انصبة كل دولة من النتائج ، ومن السياسات ، ثم محاولة ادخال هذه الانصبة فى نماذج رياضية كلية أو تجميعية (لكل دولة) . ومرة اخرى نعود الى الاصطدام ــ المرحلى ــ بعدم توفر الدقة والثقة لبناء النموذج الرياضى فى اقتصاد غير متطور ، حتى لدولة واحدة ، ثم الاصطدام بالبعد الاستراتيجى ، الذى يقتضى توخى **الحذر** من نتائج استخدام النموذج الرياضى لأفق زمنى بعيد المدى .

ثالثا : تصور منهجى لاستراتيجية القطاعات الاقتصادية العربية :

كما اسلفنا ، يتم بناء المرحلة الحالية على نتائج المرحلة التمهيدية من المسح الشامل ، وجمع البيانات ، والمعلومات الاقتصادية المفصلة لكل اقتصاد عربى على حدة ، واستخلاص واضح لامكانياته الحالية « والمحتملة » Potential

وبالدراسة والتحليل يمكن أن نستخلص من هذه المعلومات لكل دولة أمرين :

١ ــ مجموعة المشكلات الاقتصادية الرئيسية الخاصة بها .

٢ ــ ترتيب أولويات لهذه المشكلات .

ثم يتم تفريغ هذه المشكلات كلها فى قائمة عامة للدول العـــربية لتحديد أولوياتها بالنسبة للمجموعة ككل .

ولتوضيح ذلك نفترض أن لدينـــا مجموعـــة من أربع دول فقط هى : I، II، III، IV، وأن المسح والدراسة لخصائص كل منها أعطى الجـــدول الآتى لمشكلاتها مرتبة حسب أولوياتها فى كل دولة :

جـــدول (١)

الدولة ترتيب الاولوية	الدولة I	الدولة II	الدولة III	الدولة IV
١	الغذاء	الخبرات	الغذاء	التعليم
٢	التعليم	الغذاء	التعليم	الغذاء
٣	المواصلات		الخبرات	الخبرات
٤	الصحة		المواصلات	المواصلات
٥			الصحة	

ويمكن بعد ذلك الانتقال من هذا الجدول ذى الصبغة الاقليمية الى جدول اجمالى يتحدد فيه المرات التى تظهر فيها مشكلة من المشكلات ، كما يلى :

المشكلة / الدولة	غذاء	تعليم	مواصلات	صحة	خبرات
I	×	×	×	×	
II	×	×	×		×
III	×			×	×
IV	×	×	×		×
تكرار المشكلة	٤	٣	٣	٢	

ومن هذا نحصل على ترتيب مبدئى للمشكلات على المستوى العربى ، حيث تحظى كل منها بترتيب معين فى الاولوية حسب عدد المرات التى تكررت فيها . وهذا المثال التوضيحى يعطينا ترتيب الاولويات — المبدئى — على النحو التالى :

أولا	الغذاء	٤
ثانيا	التعليم، المواصلات، الخبرات	٣
ثالثا	الصحة	٢

اى ان مشكلة الغذاء لها الاولوية ، يليها ثلاث مشكلات تتساوى فى المرتبة الثانية . وفى مثل هذه الحالة اما أن تركز الاستراتيجية عليها معا ، فى مرحله زمنية معينه ، أو أن يكون من اللازم اجراء اختيار بينها . وفى هذه الحالة الاخيرة يلزم الاتفاق على معايير لاجراء هذا الاختيار . فمثلا يمكن استخدام معيار درجة الحاح المشكلة على المستوى العربى ، وذلك بتحديد ترتيب أولوياتها فى المجموعة ، مستخلصة من الجدول(٢) ، وذلك مثلا على النحو المبين فى الجدول (٣) :

جدول (٣)

المشكلة	درجات الاولوية التى ظهرت بها فى الجدول (١)
مشكلة التعليم	٢ ، ٢ ، ١
مشكلة الخبرات	١ ، ٣ ، ٣
مشكلة المواصلات	٣ ، ٤ ، ٤

ومن هذا المثال — الواضح — يمكن أن نستخلص أن ترتيب اهمية هذه المشكلات هو :

١ — مشكلة التعليم

٢ — مشكلة الخبرات

٣ — مشكلة المواصلات

ولكن فى الصورة العملية ، خاصة فى المراحل المتقدمة — حيث تتعدد الاختيارات ويتعذر استخدام المعيار المطابق وحده — لتحديد الاولويات سيقتضى الأمر البحث عن معايير أخرى — تستعمل كأوزان — للاختيار ، وهنا يمكن تصور واحد أو أكثر من تلك المعايير ، والاتفاق بشأنها ، مثل :

١ — اختيار معيار **نسبة** مجموع الدخول القومية الاجمالية للدول التى تظهر فيها المشكلة الى مجموع الدخول القومية الاجمالية لكل الدول العربية .

٢ — أو معيار **نسبة** حجم السكان الكلى فى الدول التى تظهر فيها المشكلة الى حجم السكان للعالم العربى كله .

وبعد الانتهاء من ترتيب اولويات المشاكل العربية يأتى دور وضعها فى الاطار العام للاستراتيجية الانمائية القطاعية العربية . ويمكن تصور اتباع الخطوات التالية (والتى سنبينها ، للتبسيط لمشكلة **واحدة** ، وهى المشكلة الأولى فى المثال السابق — مشكلة الغذاء) :

بما أن هذه المشكلة عامة غير محددة ، فانه يلزم أولا توضيح عناصرها بالتحديد ، وليكن ذلك **مثلا** فى صورة محاصيل معينة يلزم زيادة انتاج العالم العربى منها ، وذلك بقصد تحقيق هدفين :

١ — ملاحقة الزيادة فى الطلب فى الدول العربية نتيجة للزيادة السكانية المتوقعة .

٢ — الوصول باستهلاكها المتوسط الى المستوى المستهدف .

فاذا فرضنا أنه قد لوحظ تزايد الحاجة الى أحد المحاصيل الزراعية الاستراتيجية ، القمح مثلا ، وان الاستجابة لهذه الحاجة أصبح يمثل — على المستوى العربى — عبئا اقتصاديا وسياسيا متزايدا ، بما يقتضيه من اعتماد متزايد على الاستيراد من الخارج . وبناء على ذلك أصبح الهدف محددا ببحث مجالات التعاون بين الدول العربية فى مجال انتاج هذا المحصول ، باستغلال الطاقات المتاحة عربيا بما يضمن رفع معدلات انتاجه الى المستوى الكفيل بحل المشكلة .

اذن ، لتحديد الاسلوب الملائم لتحقيق هذا الهدف يتطلب الامر تقديرا لحجم الانتاج المطلوب الوصول اليه على المستوى العربى ككل . وهذا يقتضى — بدوره — الالمام بمستويات الانتاج والاستهلاك الحالية — لهذا المحصول — واتجاهاتها العامة ، حتى يمكن تحديد صورة واضحة عن حجم العجز الذى يمثل « الفجوة » المطلوب اغلاقها عن طريق التوسع فى مستوى الانتاج العربى منه .

ومحور التحليل فى هذه الحالة هو مقارنة معدلات الزيادة فى كل من مستوى الانتاج المحلى ومستوى الاستهلاك الكلى ، وايضا مقارنة المستويات

المتوسطة لكل من الانتاج والاستهلاك لكل دولة عربية على حدة ، وللمجموعة العربية ككل . وبتحديد مستوى معين مستهدف للاستهلاك المتوسط من هذه السلعة ، فى نقطة زمنية محددة ، يتحدد بناء على ذلك هدف انتاجى يكون على القطاع الزراعى للمجموعة العربية ، ككل ، أن يلتزم بتحقيقه — مستخدما امكاناته المتاحة والمحتملة — فى الفترة الزمنية المحددة .

وعلى نفس النمط يمكن أن تتحدد الأهداف الاستراتيجية الانتاجية فى القطاع الزراعى العربى بالنسبة لمحاصيل أخرى حيوية . كذلك يتم نفس الشىء بالنسبة للقطاعات الأخرى ، واستخلاصا من المشكلات التى حددت أولوياتها سابقا .

على اننا يجب ان نلاحظ ان ما يتطلبه الانتاج المستهدف من القمح — مثلا — من انتاج القطاعات الانتاجية العربية الأخرى ، (كالقطاع الصناعى ، و البنية الأساسية ، ... الخ) سيتحدد بناء على عملية المسح **الشامل** فى المرحلة التمهيدية لكل اقتصاد عربى على حدة . مثال ذلك ان ما نحتاجه من قطاع الصناعة العربى ، من جرارات وآلات زراعية .. الخ ، لن يتأتى تقديره الا بالالمام بخصائص القطاع الزراعى ، فى كل منطقة عربية ، واعتمادها فى كل منطقة على فن انتاجى معين وامكانيات — ومن ثم النصيب المحتمل — لكل قطاع زراعى فى منطقة معينة ، من تحقيق الهدف الانتاجى الاجمالى من القمح للقطاع الزراعى العربى فى مجموعه .

بعد ذلك تأتى مرحلة تحديد المهام الانتاجية لكل قطاع انتاجى فى كل دولة، وذلك بتوزيع الهدف الانتاجى الاجمالى لكل قطاع عربى على القطاعات القطرية فى ضوء الامكانيات Potentials ، المستخلصة من دراسة المعلومات والبيانات التى تم اجراؤها فى مرحلة المسح الشامل . وتظهر هنا أهمية مرحلة « ابراز المعالم » للدول الاكثر تخلفا ، حيث لن يقتصر اثرها على مجرد التقريب بين معدلات النمو ، ولكن سيترتب عليها ايضا ظهور الاحتمالات الممكنة لمشاركة هذه الدول فى تنفيذ الاستراتيجية القطاعية، وبالتالى ظهور قوى التطور الديناميكية فيها .